أثر الاستقرار السياسي والأمني على التنويع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية
دراسة تطبيقية على الدولة الليبية (2002-2022)

د. ليلي التهامي مرغم
جامعة طرابلس- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم التخطيط المالي

الملخص:

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة الدولة على توفير بيئة آمنة ومستقرة لمواطنيها، ويعود أثره بشكل مباشر على النمو الاقتصادي والتنمية، وهناك عدة فوائد من الممكن تحقيقها عند توفره، حيث يزيد الاستقرار السياسي من الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، مما يزيد من الاستثمارات وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمته في بناء مؤسسات قوية وفعالة ويحسن جودة الحياة للمواطنين وخلق بيئة مستقرة مما يسهم في تحقيق التنمية، إذ يُعتبر الاستقرار السياسي والأمني أداة رئيسياً للتنويع الاقتصادي وبالتالي أساسيًا للنمو والتنمية،

ليبيا ذات اقتصاد ريعي يعتمد بشكل تام على المورد الوحيد وهو النفط بما يُعرف بالاقتصاد الريعي وهو اعتمادها على مصدر واحد للدخل، وهذا المصدر الطبيعي الذي حبانا الله سبحانه وتعالى به ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية، ولكن هذا المصدر يجعل الاقتصاد الوطني هش في حال تعرضه للمتغيرات الداخلية والخارجية، كما أن هيكلية الاقتصاد الريعي هي اقتصادات غير منتجة وتفتقر للتنويع الاقتصادي رغم وجود العديد من الموارد المائية والحيوانية والزراعية والمعدنية التي بالإمكان أن تُشكل فارقا في الاقتصاد الوطني إذا تم استغلالها بطريقة مثلى.

ووفقا لتقارير دولية فأن ليبيا الغنية بالنفط والواقعة عند مفترق طرق إستراتيجية بين أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، إمكانيات هائلة لكنها لم تستغل بعد بسب مرورها بمراحل انتقالية مختلفة والتي تزامنت مع عقد من عدم الاستقرار السياسي، والذي بدوره أثر سلبا على مسيرة النمو والتنمية.

حللت هذه الدراسة أثر الاستقرار السياسي على التنويع الاقتصادي في ليبيا لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام البيانات المنشورة عن الفترة (2002-2022)، وتوظيف منهجيات الاقتصاد القياسي وتحليل البيانات بالبرنامج الاحصائي (Eviews 9) للتحقق من فرضية الدراسة التي تقضي بوجود أثرا ذا دلالة إحصائية للاستقرار السياسي على مؤشر التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى ذات العلاقة بالتنويع الاقتصادي.

باستخدام منهجية الانحدار الذاتي الإبطاءات الموزعة (ARDL)، خلصت الدراسة إلى وجود أثرا إيجابيا لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وتوصي الدراسة بضرورة جعل الاستقرار السياسي والامني في البلاد من أولويات صانعي السياسات ومتخذي القرار، حيث لا وجود لنمو اقتصادي وتنمية بدون استقرار سياسي.

الكلمات الافتتاحية: التنويع الاقتصادي، الاستقرار السياسي، النمو والتنمية، نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة.

المقدمة:

يتمتع الاقتصاد الوطني بإمكانيات ضخمة تؤهله للوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل في ليبيا، ولكن ترى المؤسسات الدولية أن هذا النمو المرتفع المتوقع تحقيقه يبقى رهين نجاح العمليات السياسية والاستقرار الأمني في البلاد، الأمر الذي يقود إلى التساؤل حول أثر الاستقرار السياسي والأمني على التنويع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في ليبيا.

مرت ليبيا ــ ولا زال ــ تمر بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني منذ أكثر من عقد من الزمن، والتي القت بظلالها على النمو الاقتصادي والذي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية في البلاد، وقد ارتبط وجود الاستقرار السياسي مع وجود الدولة حتى أصبح الاستقرار السياسي والأمني عاملاً أساسياً في رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمار وتعزيز المهارات ونقل التكنولوجيا والاستخدام الفعال للموارد المتاحة في البلاد، وتوجيه هذه الموارد لدعم التنويع الاقتصادي وخلق سبل جديدة للدخل.

بنيت الدراسة على فرضية أساسية وهي: هناك أثر ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي والتنويع الاقتصادي، وتأتي هذه الدراسة للتحقق من صحة الفرضية باستخدام البيانات المنشورة في قواعد بيانات المؤسسات الدولية وبتوظيف منهج الاقتصاد القياسي في التحليل الاحصائي، والذي سيتم تناوله في هذه الدراسة على النحو التالي: بعد المقدمة تعرض الدراسة الجزء النظري والإطار العام للدراسة ومراجعة الأدبيات السابقة ذات العلاقة وسرد المؤشرات التي تتعلق بالاستقرار السياسي وغياب العنف، والتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وبعض محددات التنويع الاقتصادي، ويلي ذلك؛ الجزء التطبيقي والذي يوضح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة للتحقق من صحة أو عدم قبول فرضية الدراسة، ومن ثم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتفسيرها، وأخيرا التوصيات التي تقترحها الباحثة بناء على هذه النتائج.

1. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات السابقة

1.1. الاقتصاد الليبي ومصادر الدخل:

تحتل ليبيا الترتيب 82 من أصل 187 دولة من حيث دخل الفرد، حيث بلغ 11,498 دولار سنويا حسب التقرير الصادر عن الأمم المتحدة في سنة 2018. ويقدر نصيب الفرد في الناتج المحلي من خلال قسمة

صافي قيمة الناتج المحلي للدولة على عدد السكان، أي متوسط نصيب كل شخص من الناتج المحلي، وهو ما يعطي مؤشرا على حجم الأموال التي يكسبها الأفراد، ويحدد كذلك قوته الشرائية ويعطي انطباعا حول مستوى المعيشة.

مرت ليبيا بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني منذ 2011م الأمر الذي ألقى بظلاله على كافة جوانب الحياة في البلاد، وأثر سلبا على النشاط الاقتصادي مما جعل التذبذب واضحا في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وبالتالي انعكس هذا الأمر على دخل الفرد. يوضح الشكل التالي نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ويبين الانخفاض الحاد التي طرأ على هذا النمو في سنة 2011 بعد فترة توصف بالاستقرار في النمو وأن لم يكن هذا النمو مرتفعاً، ولكن يتمتع بحالة من الرتابة ولا يمكن وصفه بالتقلب أو التذبذب الحاد.

*شكل(1)، النمو في الناتج المحلي الإجمالي، اعتمادا على البيانات المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي، اعداد الباحثة.

ويظهر مؤشر النمو الاقتصادي للبنك الدولي أن الاقتصاد الليبي حقق نموا سلبيا في الناتج المحلي الإجمالي بـــ 50.3% عام 2011 ونموا سلبيا بـــ 23.9% عام 2020، والذي لا يتماشى مع النمو المستهدف للبلاد ولا يدعم تحقيق أهداف التنمية، حيث تدعو منظمة الأمم المتحدة الدول النامية العمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 7% لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أيضا الشكل رقم (2) يوضح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية، إذ تعبر الإيرادات النفطية عن الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج.

يتضح جليا العلاقة الطردية بين اجمالي الناتج والإيرادات النفطية في إشارة إلى أنها تشكل نصيب الأسد من هذا الناتج، حيث يرتفع الناتج الإجمالي بارتفاع الإيرادات وينخفض بانخفاضها، والجدير بالذكر أن الإيرادات النفطية تتأثر بأسعار النفط في السوق العالمي من جهة والوضع الأمني في البلاد من جهة أخرى، إذ الانخفاض الذي طرأ على الإيرادات النفطية منذ سنة 2013 وحتى سنة 2016 جراء اقفال الحقول النفطية، إضافة إلى الإغلاقات المتكررة منذ سنة 2011، الأمر الذي ساهم في انخفاض الإيرادات المتأتية عن النفط بشكل حاد.

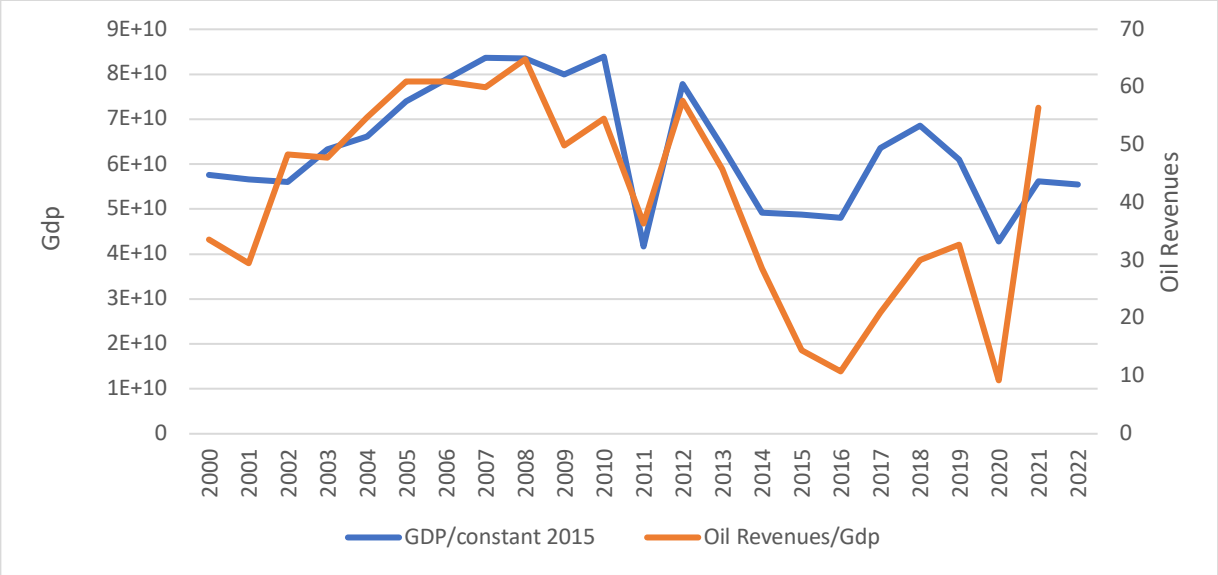

*شكل(2)، العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات النفطية نسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، اعتمادا على البيانات المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي، اعداد الباحثة.

وتصنف ليبيا من الدول الغنية، حيث تمتلك أكبر احتياطات النفط في أفريقيا والذي يمثل أكثر من 90% من إيراداتها، الأمر الذي يشير إلى محدودية مصادر الدخل فيها. وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، أن ليبيا بلغت إيراداتها النفطية من اجمالي الإيرادات العامة 97.9 سنة 2021، ويشير التقرير أيضا أن ليبيا تأتي في المرتبة الثانية في الاعتماد على النفط كمصدر رئيسياً للإيرادات بعد العراق في الدول العربية المصدرة للنفط، أما عن التنويع الاقتصادي ووفقا للتقرير الخاص برصد ومتابعة الاقتصادي الليبي المنشور في خريف 2023، بأن ليبيا تعاني من الركود على عدة عقود مقارنة بالدول الأخرى، الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الليبي اقتصاداً هشاً لا يمكنه مواجهة تقلبات أسعار النفط عالمياً في إشارة إلى عدم وجود تنوع في القاعدة الاقتصادية، هذا ما يشير إليه الشكل البياني (3)، حيث أوضحت

المقارنة بين الإيرادات النفطية وغير النفطية في ليبيا ضآلة الأخيرة أمام هيمنة حصة الإيرادات النفطية نسبة للناتج المحلي الاجمالي.

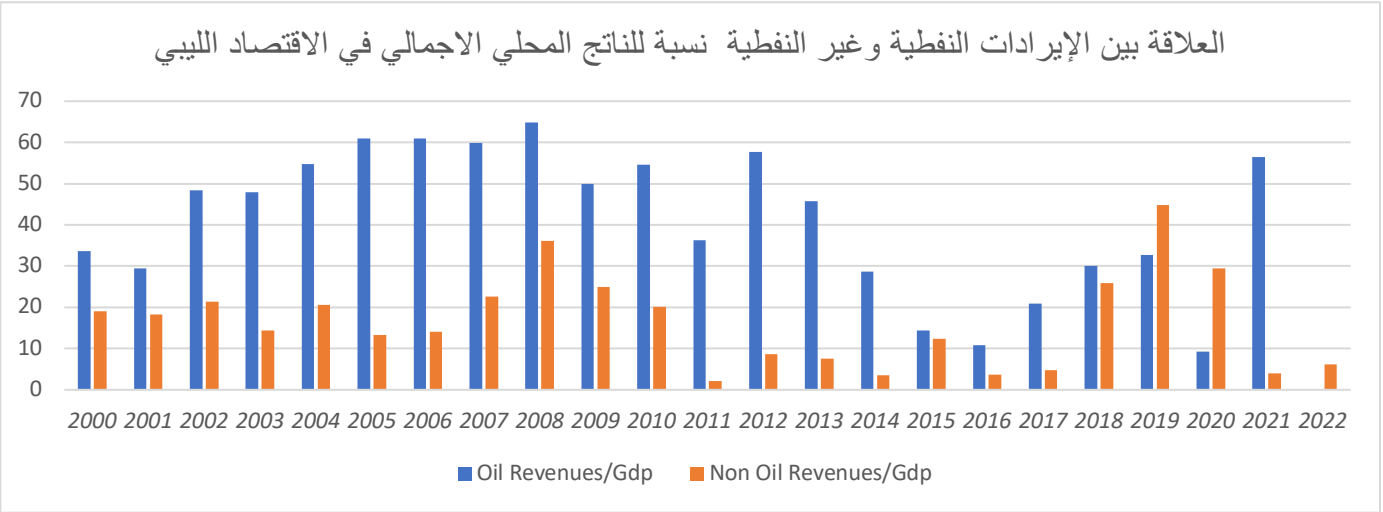

*شكل(3)، العلاقة بين الإيرادات النفطية والايرادات غير النفطية نسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، اعتمادا على البيانات المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي، اعداد الباحثة.

تكاد الإيرادات غير النفطية تنعدم منذ بداية سنة 2011 ثم تبدأ في الارتفاع سنة 2018 بسبب الإيرادات الناتجة عن رسوم بيع النقد الأجنبي. الجدير بالاهتمام معرفة مساهمة القطاعات الأخرى ذات الأهمية للاقتصاد مقارنة بالقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال: قطاع الزراعة والصناعة والخدمات في فترة الدراسة، نلاحظ من القطاع الدائري في الشكل البياني رقم (4) انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والنفط في الناتج الإجمالي للبلاد في الفترة من 2002 وحتى 2022 حسب البيانات المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي. [1]

[1] بيانات غير متاحة: ثلاث سنوات الأخيرة في قطاع الصناعة والسنة الأخيرة في قطاع الخدمات.

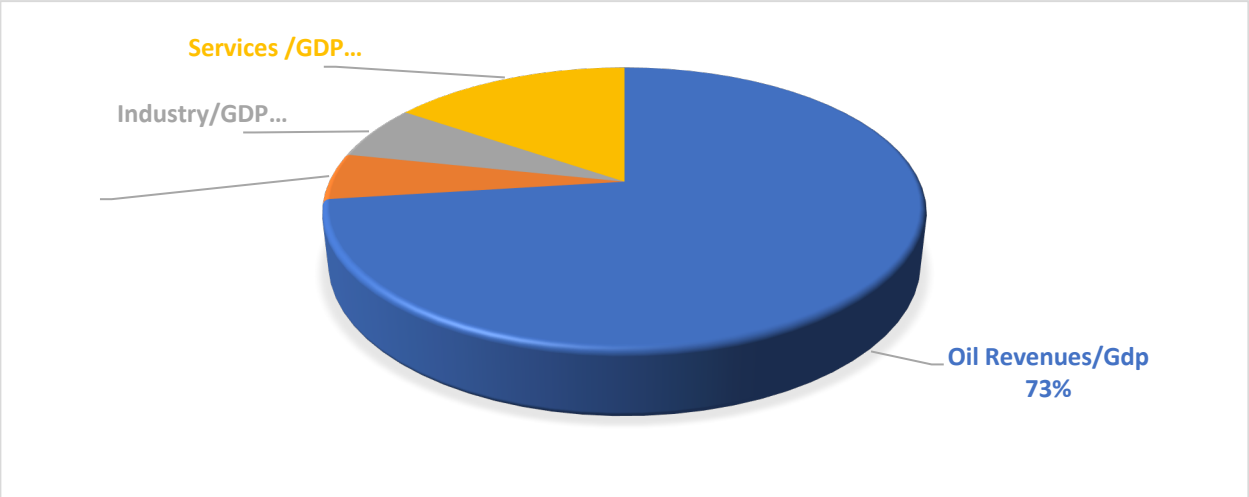

* شكل(4)، مساهمة بعض القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات، النفط) في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، اعتمادا على البيانات المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي، اعداد الباحثة.

اعتمادا على البيانات يبين الشكل الدائري السابق محدودية مساهمة القطاعات الأخرى في دعم الاقتصاد الليبي وضعف القاعدة الاقتصادية للبلاد في ظل غياب التنويع الاقتصادي، إذ يعد التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا لصناع القرار في كل دول العالم النامي والمتقدم على حد سوا، وتواجه ليبيا مشكلة الاعتماد على مصدر وحيد للدخل كونها بلد ريعي يعتمد بشكل كامل على النفط في تمويل الانفاق العام، وباعتبار أن التنويع الاقتصادي يرتبط بعملية التحول الهيكلي من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى بتوسيع القطاعات الاقتصادية التي تساهم في التوظيف و تنويع الصادرات.

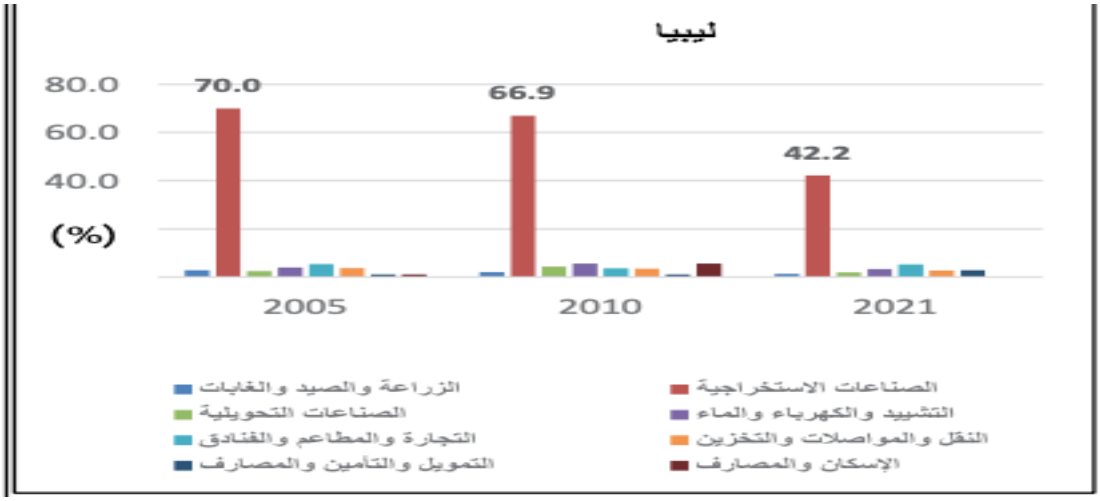

* شكل (5)، المصدر: نقلا من التقرير العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي.

أيضا تؤكد التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ضيق القاعدة الانتاجية في ليبيا، أنظر الشكل السابق رقم (5)، إذ يشير هذا الشكل إلى ضعف مساهمة كل القطاعات في ليبيا في النشاط الاقتصادي عدا قطاع النفط والذي يشار له بالصناعة الاستخراجية.

1.2. مراجعة الأدبيات السابقة

1.2.1. التنويع الاقتصادي في الأدبيات السابقة:

ناقشت العديد من الدراسات السابقة أهمية التنويع الاقتصادي للنمو والتنمية بالإضافة للدور الذي يلعبه الاستقرار السياسي وغياب العنف في تجنب لعنة الموارد وتحويل عائدات النفط إلى أداة للتنويع الاقتصادي، حيث إن الاعتماد المفرط على ريع الموارد الطبيعية يحمل آثاراً ضارة على الشكل المؤسسي للدولة الغنية بالموارد، ويمكن أن تستمر هذه الآثار لفترة طويلة مما يهدد النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما لا يخفى على الاقتصاديين التأثير الكبير الذي يقوم به التنويع الاقتصادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ لاحظا (Fajgelbaum and Redding, 2014) من خلال دراسة قاما بها أن التنمية الاقتصادية التي حدثت في الارجنتين كانت بسبب تنوع الصادرات والتي تحققت بفعل التحول الهيكلي والانتقال من النشاط التقليدي ــ في إشارة للزراعة ــ إلى النشاط غير الزراعي والذي ساهم في تنويع الصادرات. وفي نفس السياق على أهمية التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي والتنمية، تدعم دراسة (Jongwanich, 2020) في دراسة أجريت على دولة تايلاند عن الفترة 2002–2016، أن التنويع في الأنشطة الاقتصادية والتي تنتج السيارات والالكترونيات والبلاستيك والمطاط والكيماويات عزز من النمو الاقتصادي في البلاد. أكد (صغيري وآخرون، 2021) على الدور الذي يقوم به الاستقرار السياسي على النمو وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبينت وجود أثر ايجابي للانفتاح التجاري ولرأس المال المادي في الأجل القصير، أما على المدى الطويل فجاءت كل متغيرات الدراسة وهي كل من الانفتاح التجاري، رأس المال المادي، الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية معنوية وذات أثر ايجابي على النمو الاقتصادي. ويرى (الدمرداش، 2023) أن التنويع الاقتصادي حائط صد مقابل مخاطر الاعتماد على منتج واحد أو قطاع واحد عن طريق توفير هيكل اقتصادي متنوع تستطيع فيه بقية القطاعات امتصاص الصدمات التي تصيب قطاع من قطاعاته. وفي دراسة عن واقع التنويع الاقتصادي الآفاق والتحديات في الدول

العربية المصدرة للنفط وفيما يخص الحالة الليبية ناقشت دراسة (حسن وآخرون، 2023) ضعف الإيرادات المتأتية عن الضرائب في ليبيا، حيث أوضحت الدراسة أن الإيرادات الضريبية بلغت اقل من 1 في المئة في سنة 2021 والذي شكّل بند الدخل والأرباح أعلى حصة في هذه الإيرادات الضريبية بنسبة تجاوزت 70% بينما بلغت الإيرادات النفطية نسبة 97% من اجمالي الإيرادات في ذات السنة.

1.2.2. الاستقرار السياسي والنمو في الأدبيات السابقة:

يتفق الباحثون على الأثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لكن هناك اختلاف حول كيفية انتقال هذا الأثر السلبي على النمو الاقتصادي، إذ يرى البعض أن عدم اليقين هو الوسيلة التي يؤثر بها عدم الاستقرار السياسي على النمو والتنمية الاقتصادية (Mauro, 1995; Cukierman et al., 1989). وفي المقابل يؤكد الآخرون أنه في حالة عدم الاستقرار سوف يتم تحويل النفقات الإنتاجية على الاستثمار والتي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عن أهدافها وتوجيهها نحو النفقات العسكرية غير المنتجة. تم التركيز في دراسة (Bashir and Xu, 2014) على المؤسساتية وأهميتها في تحديد النمو الاقتصادي وتحديد التأثير المباشر للحرية السياسية والحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات لـــ 117 دولة تغطي الفترة الزمنية من 1980 إلى 2012 وكشفت النتائج أن الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي لهما تأثير إيجابي وقوي إحصائيًا على النمو الاقتصادي.

ناقش (Ekpo et al., 2014) المكاسب المحتملة من التنوع الاقتصادي في البلدان النامية واجمعوا على أن الاقتصاد المتنوع القائم على مجموعة واسعة من القطاعات المربحة بدلاً من قطاع واحد أو عدد قليل، هو المفتاح لبناء التنمية المستدامة وتوفير فرص جديدة للنمو وتشغيل العمالة والتنمية، وأضافوا أن التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة مرتبطان وأن التنوع الاقتصادي هو جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك، يمكن الحد من التقلبات الاقتصادية في دولة ما من خلال تحسين الاستقرار الاقتصادي وخلق فرص العمل، وأضافت الدراسة على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق اقتصاد أكثر تنوعًا، فإن البلدان في القارة الافريقية تواجهها عدد من التحديات، من أبرزها محدودية الوصول إلى السوق وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والقدرات التكنولوجية غير الكافية، تم تحليل البيانات المأخوذة من دول أفريقية خلال الفترة

2007–2011، وأظهرت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة أن التنوع الاقتصادي يعتمد على مستوى تنمية القطاع الخاص وجودة البنية الأساسية وعوامل غير اقتصادية أخرى مثل جودة الحكم والاستقرار السياسي.

تتصدر ليبيا الدول غير المستقرة سياسيا عند نشر المنظمات الدولية والمحلية البيانات الاقتصادية والتي توضح تراجع وتباطؤ النمو الاقتصادي في دول العالم النامي، الأمر الذي يجعل من الاستقرار السياسي عاملاً رئيسياً في هذا التراجع والتباطؤ في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ففي دراسة عن أثر الاستقرار السياسي والعنف على الاقتصاد الليبي، وبتطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي المتأخر الموزع (ARDL) للفترة من 1986 إلى 2017، أظهرت النتائج الأهمية النسبية العالية لمتغير الاستقرار السياسي والعنف في تفسير التغيرات في الميزان التجاري الليبي وخاصة في المدى الطويل، بالإضافة إلى إن تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية والصراعات المسلحة والانقسام المؤسسي، والفترة الانتقالية الحكومية وتمديدها لا تؤدي إلى تحسن في البيئة الاقتصادية للدولة، وتكون نتائجها في إعاقة تنفيذ وتطبيق أدوات التعافي الاقتصادي للوصول إلى التنمية (Kreiw, 2019). ونظرا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر إحدى محددات التنويع الاقتصادي يعد الاستقرار السياسي خاصة في الدول النامية عاملا مهما في قرار تحديد وجهة الاستثمار، وحدوث الفوضى يخلق بيئة غير مناسبة للقيام بالأنشطة الاقتصادية، ويؤدي إلى ضعف ثقة المستثمرين الأجانب الذين لا يرغبون في المخاطرة برؤوس أموالهم في مناخ غير آمن، بالإضافة إلى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الذي يعكس الموارد المالية المستخدمة من قبل الأفراد في الأنشطة الاقتصادية لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وكونه يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر (مرغم و منصور، 2023)

لكن الســـــؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن الوصول إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتنمية الاقتصادية في غياب التنويع الاقتصادي؟ وكيف يمكن العمل على توسيع القاعدة الاقتصادية في غياب الاستقرار السياسي والأمني في البلاد؟ للإجابة على السؤالين السابقين علينا معرفة محددات التنويع الاقتصادي، وكيف يؤثر الاستقرار السياسي على هذه المحددات. يرى (Kim, 2010) في دراسة حول علاقة أثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر هام في النمو الاقتصادي، أن البلدان ذات الحقوق السياسية العالية تتمتع بتدفقات استثمار أجنبي مباشر وبالمقابل البلدان ذات المستوى المرتفع من الفساد الحكومي ومستوى الديمقراطية المنخفض بتدفقات استثمار أجنبي أقل، ووافقت نتائج الدراسة الحجة القائلة

بأن العوامل السياسية مهمة في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن المخاطر السياسية فقط هي العامل المهم في الحد من تدفقات رأس المال و الاستثمارات في العديد من البلدان النامية، وخلصت الدراسة إلى أن المخاطر السياسية وظروف تشغيل الأعمال كانت من العوامل المهمة التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان التي اجتذبت تاريخياً استثمارات أجنبية مباشرة عالية، أما للبلدان التي تعاني من انخفاض نسبي في الاستثمار الأجنبي المباشر، كان العامل الرئيسي هو درجة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

بشكل مشابه لبعض محددات التنويع الاقتصادي قاما (Evans and Saibu, 2017) بتقييم تأثير السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف على التنويع الاقتصادي في نيجيريا باستخدام نهج ARDL للفترة 1981–2014. وقد استنتج البحث مؤشرين متميزين للتنويع "مع" و"بدون" النفط كمعايير لقياس وتحليل آثار السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف على تحقيق اقتصاد متنوع في نيجيريا، وأظهرت النتائج أن فعالية السياسة النقدية وسعر الصرف تعتمد بشكل حاسم على كيفية قياس التنويع وأدوات السياسة، وعلى وجه التحديد، في حين كان لمعروض النقود والائتمان المصرفي تأثير إيجابي كبير على التنويع الاقتصادي، وكان لسعر الصرف تأثير سلبي كبير في الأمد القريب والبعيد، ومن ثم يمكن النظر إلى السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف باعتبارها أداة فعالة لتسريع التنوع الاقتصادي من النفط إلى الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في نيجيريا.

2. الجانب التطبيقي للدراسة:

يهتم هذا الجانب من هذ الدراسة بالشق التحليلي للتحقق من وجود أثر للاستقرار السياسي على التنويع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 2002–2022 ، ويميز هذه الفترة في ليبيا إنها مرت بحالة انتقالية على المستوى السياسي والتي أثرت على الاقتصاد الليبي بشكل سلبي.

سيتم الإشارة للتنويع الاقتصادي بمؤشر هرفندال ــ هيرشمان ويشير هذا المتغير إلى درجة قياس البنية التركيبية للاقتصاد ومدى تنوعها، وقد تم استخدام هذا المؤشر بشكل واسع في أدبيات الاقتصاد.

2.1. متغيرات الدراسة:

سيتم التعبير عن المتغير التابع بمؤشر التنويع الاقتصادي *(HHI)*، وهو مؤشر يقيس درجة التنويع في الناتج المحلي الإجمالي لـــ ليبيا خلال فترة الدراسة الممتدة من 2002 –2022 وقد تم حساب هذا المؤشر بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، والذي تم استخدامه في العديد من الدراسات التطبيقية وفقا للمعادلة الآتية:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(Xi/X)^2} - \sqrt{(1/N)}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث تعبر: N على عدد القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

X_i: قيمة مساهمة القطاع الواحد في الناتج.

X: القيمة الاجمالية للناتج المحلي الإجمالي.

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح.

إذا كانت القيمة قريبة أو تساوي الواحد دل ذلك على تركيز الناتج المحلي الإجمالي على قطاع معين وانعدام التنويع، بينما لو كانت القيمة تساوي الصفر أو قريبة منه دل ذلك على اتساع القاعدة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي.

واعتمادا على الدراسات السابقة والهدف من هذه الدراسة، ترى الباحثة اختيار المتغيرات التفسيرية (المستقلة) على النحو التالي:

مؤشر الاستقرار السياسي، ويرمز له بالرمز *(POLINS)*: وهو المتغير الرئيسي والذي يراد معرفة أثره على التنويع الاقتصادي، وتصنف الدول ذات الأعلى قيمة لأقل درجة من عدم الاستقرار السياسي والأقل قيمة لأعلى درجة من عدم الاستقرار السياسي. *مؤشرات الحوكمة العالمية، www.govindicators.org

بالإضافة إلى متغيرات أخرى والذي تعزز التنويع الاقتصادي، على سبيل المثال – لا الحصرـــ :

تكوين رأس المال الثابت نسبة لـــ الناتج المحلي الإجمالي تعبيرا عن رأس المال المادي، ويرمز له بالرمز*(CAP/GDP)* .

الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، تعبيرا على مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ويرمز له بالرمز*(DCPS/GDP)*

سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، ويرمز له بالرمز *(L$/LD)*.

*مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي.

2.2. استراتيجية التقدير:

اعتمدت الدراسة في تحليل الأثر باعتبار أن التنويع الاقتصادي دالة في عدة عوامل مختلفة، تم اختيارها على أساس البيانات المتاحة ــ تمثل محددات هامة للتنويع الاقتصادي ــ، وتتبع هذه الدراسة عددا من الدراسات السابقة في ذات السياق.

- **النموذج القياسي:**

استنادا للدراسات التجريبية السابقة بأن التنويع الاقتصادي يتأثر بالاستقرار السياسي، وبإدراج متغيرات تفسيرية أخرى إلى جانب المتغير الرئيسي ، يمكن صياغة نموذج اختبار الفرضية على النحو التالي:

$$Lhh_i = \beta_0 + \beta_1\, Lpol\text{-}ins + \beta_2\, LCap/gdp + \beta_3\, LDcps/gdp + \beta_4\ \ L\$/LD + \varepsilon_i$$

وحيث تعبر βعلى ثابت النموذج، وتشير β_0 ..... β_4 إلى المعلمات المراد تقديرها ،بينما يدل الرمز t إلى الزمن الذي تغطيه فترة الدراسة وهو 21 سنة، ويشير الرمز ε_i إلى حد الخطأ (البواقي).

اعتمدت هذه الدراسة على الصيغة اللوغاريتمية في تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات الأخرى، وذلك بسبب ما توفره هذه الصيغة من مزايا من أهمها أنها تعطي نتائج ذات اقل خطأ معياري للبواقي، وتفي بفرضية خطية الدالة وتعبر عن مرونة المتغير التابع للمتغيرات التفسيرية في النموذج القياسي.

بناً ء على الأدبيات النظرية والتطبيقية فيما يتعلق بأثر المتغيرات التفسيرية على التنويع الاقتصادي، التالي الإشارات المتوقعة لمعلمات النموذج :

جدول(1) ، الإشارات المتوقعة للمتغيرات

المتغير	*Lpol-ins*	*LCap/gdp*	*LDcps/gdp*	*L$/LD*
الإشارة المتوقعة	+	+	+	−

- **الوصف الإحصائي للبيانات:**

الجدول التالي رقم (2) يبين الوصف الاحصائي للمتغيرات كالوسط الحسابي والوسيط والتباين وتوزيع البيانات، بالإضافة إلى أكبر وأصغر قيمة وعدد المشاهدات.

جدول(2) وصف البيانات

	HHI	POL_INS	US_LD	DCPS_GDP	CAP_GDP
Mean	0.949576	27.88786	1.627232	13.75215	16.50085
Median	0.968700	6.635071	1.304966	13.73694	15.17626
Maximum	0.998800	76.30331	4.813175	21.85524	26.22372
Minimum	0.870100	1.886792	1.223562	6.007619	8.442421
Std. Dev.	0.047694	29.18780	1.012225	5.178464	5.186753
Skewness	-0.486420	0.479959	2.752813	0.070293	0.338154
Kurtosis	1.621526	1.496225	8.639139	1.769725	2.157723
Jarque-Bera	2.490782	2.784934	54.34783	1.341674	0.972353
Probability	0.287828	0.248462	0.000000	0.511280	0.614973
Sum	19.94110	585.6450	34.17188	288.7951	330.0170
Sum Sq. Dev.	0.045495	17038.55	20.49200	536.3298	511.1457
Observations	21	21	21	21	20

*اعداد الباحثة، اعتماد على مخرجات Eviews 9.

يلاحظ اختلاف التوزيع لبعض المتغيرات، وحيث وجد بعضها لا يتبع التوزيع الطبيعي ففي هذه الحالة نأخذ اللوغاريتم للمتغيرات تفاديا للاختلاف بينهم.

- **اختبار سكون السلاسل الزمنية:**

الخطوة الأولى من خطوات التحليل الاحصائي وتضم اختبار درجة سكون السلاسل الزمنية ومعرفة مدى استقرارها، وما إذا كانت مستقرة على المستوى أو عند حساب الفروق، إذ أن استقراريه السلاسل الزمنية تتيح اختيار الأسلوب المناسب للتقدير وضمان نتائج منطقية وغير مزيفة.

وبإجراء اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، كشفت النتائج عن اختلاف رتب الاستقراريه للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي {عند المستوى، الفرق الأول}، وفي هذه الحالة الأسلوب الأنسب لتقدير النموذج هو(Autoregressive Distributed Lag , ARDL)، والذي يتيح معرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجلين الطويل والقصير.

- **تحديد فترة الإبطاء:**

تم تحديد فترة الإبطاء المثلى بالاعتماد على معايير إحصائية والذي اتفقت عليها أغلب المعايير، وأشارت هذه المعايير على اختيار فترة إبطاء 2.

- **أسلوب اختبار الحدود:**

يتم هنا البحث عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك بحساب (F) الإحصائية، والتي تتتبع الفرضية التالية:

H_0 : تقضي هذه الفرضية بأن جميع المعلمات المراد تقديرها المتباطئة مساوية للصفر، بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات والتي تفيد بعدم وجود تكامل مشترك.

H_1 : بينما تقضي الفرضية البديلة على أن معلمات المتغيرات المتباطئة لا تساوي الصفر، بمعنى وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل.

جدول (3) اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 06/04/24 Time: 20:11
Sample: 2004 2021
Included observations: 18
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.94110	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

* مخرجات Eviews 9.

تشير نتائج اختبار الحدود في الجدول (3) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية، حيث كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تساوي (10.94110) وهي أعلى من قيمة الحد الأعلى عند كل مستويات المعنوية، وهذا يفيد بقبول الفرضية البديلة.

- **تقدير النموذج القياسي:**

بناء على نتائج اختبار الحدود والتي بينت وجود علاقة توازنية بين التنويع الاقتصادي والمتغير الرئيسي والمتغيرات التفسيرية الأخرى، تم تقدير معلمات النموذج القياسي بطريقة ARDL للأجلين الطويل والقصير بالإضافة الى معلمة متجه تصحيح الخطأ باستخدام برنامج Eviews الإصدار التاسع.

قبل البدء في تفسير نتائج تقدير النموذج بطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، وجب التأكد من استيفاء المعايير اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم وخلو النموذج من المشاكل القياسية، واجراء الاختبارات التشخيصية على النحو الآتي:

- Serial correlation LM Test: اختبار استقلالية البواقي باستخدام مضاعف لاجرانج، وأوضحت النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، إذ بلغت مستوى المعنوية > 0.05.

- Heteroskedasticity Test: يشير هذا الاختبار إلى فرضية عدم تجانس التباين، وأيضا بلغت مستوى المعنوية أكبر من (0.05) ، ويدل ذلك على خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس.

- Jarque Bera: أوضح هذا الاختبار أن الأخطاء العشوائية تتوزع طبيعيا.

- **نتائـــــــج التقدير:**

نتائج تقدير النموذج الأجل القصير والطويل موضحة في الجدول رقم (4) من خلال تقدير الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لمعرفة أثر الاستقرار السياسي على مؤشر التنويع الاقتصادي إلى جانب أثر كل من (سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، تكوين رأس المال الثابت نسبة للناتج المحلي الإجمالي، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الإجمالي) على مؤشر التنويع الاقتصادي.

جدول (4) تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير والطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LHHI
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 0, 2)
Date: 06/04/24 Time: 20:14
Sample: 2002 2022
Included observations: 18

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LHHI(-1))	0.334108	0.164624	2.029518	0.0769
D(LPOL_INS)	0.019913	0.004858	4.099021	0.0034
D(LUS_LD)	-0.030335	0.018519	-1.638069	0.1400
D(LDCPS_GDP)	0.025237	0.021088	1.196734	0.2657
D(LCAP_GDP)	0.002510	0.016037	0.156511	0.8795
D(LCAP_GDP(-1))	-0.063975	0.017516	-3.652379	0.0065
CointEq(-1)	-1.035412	0.234797	-4.409821	0.0023

Cointeq = LHHI - (0.0192*LPOL_INS -0.4872*LUS_LD + 0.0244
*LDCPS_GDP + 0.0697*LCAP_GDP -0.2121)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOL_INS	0.019232	0.006367	3.020333	0.0166
LUS_LD	-0.487198	0.149743	-3.253557	0.0116
LDCPS_GDP	0.024374	0.021201	1.149630	0.2835
LCAP_GDP	0.069689	0.031696	2.198635	0.0591
C	-0.212052	0.133261	-1.591258	0.1502

* مخرجات Eviews 9.

ووفقا لفترات الإبطاء المحددة ، فإن معادلة تصحيح الخطأ كانت على النحو التالي:

$$Cointeq = LHHI - (0.0192*LPOL_INS \ -0.4872*LUS_LD + 0.0244 \ *LDCP_GDP + 0.697*LCAP_GDP - 0.2121$$

- **تفســـــــــــير النتائج:**

كشفت نتائج التقدير على وجود علاقة توازنية بين مؤشر التنويع الاقتصادي (LHHI) والاستقرار السياسي(POLINS) فكلما ارتفع مؤشر الاستقرار السياسي بوحدة واحدة ارتفع مؤشر التنويع الاقتصادي بـــــ 1%، وتظهر النتائج الأثر الإيجابي للاستقرار السياسي على التنويع الاقتصادي في كل من الأجلين القصير والطويل وذو دلالة إحصائية عالية حيث كانت الاحتمالية أقل من 0.05، هذه النتيجة تتفق مع العديد من الدراسات السابقة في أن الاستقرار السياسي يحفز القطاعات المختلفة في المساهمة في الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد. هذه النتيجة تؤكد الدور الذي يلعبه الاستقرار السياسي في اقتصاد الدول ويؤيد فرضية الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين.

بالنظر إلى المتغيرات التفسيرية الأخرى وأثرها على التنويع الاقتصادي في ليبيا، نجد أن سعر صرف العملة الليبية مقابل الدولار الأمريكي يؤثر بشكل عكسي على التنويع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل كما يبينه الجدول رقم (4)، أي كلما زاد سعر الصرف أنخفض مؤشر التنويع الاقتصادي ويفسر الأثر العكسي بأن انخفاض قيمة العملة المحلية يزيد من الطلب على السلع المحلية ويقلل من الواردات وبالتالي يرتفع حجم الصادرات ويساهم في دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق المحلي، الأمر الذي يعزز من الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال التكنولوجيا والإنتاج. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (نصير و حفيظ، 2022)

أما عن أثر تكوين رأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي، فقد كان أثر إيجابي في الأجل القصير ولكن غير معنوي ، بينما كان هذا الأثر إيجابيا ومعنويا في الأجل الطويل وهو ما يتفق مع أدبيات الاقتصاد في أن حجم تكوين راس المال الثابت في إشارة إلى رأس المال المادي محفزا للتنويع الاقتصادي وبالتالي إلى النمو، إذ أن زيادة التكوين الرأسمالي الثابت بوحدة واحدة يؤثر إيجابا على زيادة مؤشر التنويع بـــــ 0.06%، ويمكن القول أن الأثار الإيجابية لزيادة رأس المال المادي تظهر على المدى البعيد على النمو الاقتصادي، أيضا تتشابه هذه النتائج مع عدة دراسات في نفس السياق.

لا يظهر متغير الائتمان المحلي أي معنوية إحصائية رغم اتفاق إشارة المعلمات في الأجلين القصير والطويل وهي الإشارة الموجبة مع توقعات هذه الدراسة وأيضا الدراسات السابقة في هذا المجال، وترى الباحثة ربما يعزى عدم وجود المعنوية الإحصائية في الأجلين رغم وجود الأثر الايجابي هو الحاجة إلى دراسة موسعة عن أوجه استخدام هذا الائتمان الممنوح للأفراد ونتيجة الأنشطة الاقتصادية الذي يقدمها القطاع الخاص.

بالنسبة لمعادلة تصحيح الخطأ، اشارت النتائج إلى أن معامل تصحيح الخطأ Error Correction Term اشارته سالبة ومعنوية كما ظهرت بالجدول (4) وهذا يؤكد وجود علاقة تكاملية مشتركة أو علاقة طويلة الأجل بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية في النموذج، إضافة إلى أن قيمة معامل تصحيح الخطأ هي 1.03 مما يعني أن انحرافات الأجل القصير في هذه العلاقة تستغرق أقل من سنة لتصحيحها والعودة إلى التوازن طويل الأجل.

التوصـــــــيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقترح الباحثة الآتي:

1. العمل على إرساء قواعد الاستقرار والأمن في البلاد باعتباره هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية.
2. دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة بتسهيل شروط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال.
3. التقليل من الاعتماد على النفط بوصفه المصدر الأساسي للدخل في ليبيا، والعمل على توجيه هذا الدخل لتحقيق التنوع في الأنشطة الاقتصادية في البلاد.
4. العمل على زيادة إيرادات الدولة من المصادر الأخرى كالضرائب وذلك بتطبيق الحوافز الضريبية وربطها بسياسة تنويع الاقتصاد الوطني.
5. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يستطع خلق مصادر جديدة للدخل عن طريق الإنتاج وإحلال الواردات بالمنتجات المحلية.

المراجع:

1) حسن ج. ق.، إسماعيل م.، كعلول م.، & الفران ص. (2023). التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات. صندوق النقد العربي، 118 – 2023.

2) الدمرداش. هاني محمد، (2023). اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في مصر باستخدام نموذج NARDL. المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد الثاني، يونيو 2023.

3) صغيري س. ع.، غزازي ع.، & بولصنام م. (2021). أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول أوربا وآسيا الوسطى خلال الفترة (1996–2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (Panel–ARDL). دراسات العدد الاقتصادي، 12(1), 387–404. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/143756

4) مرغم. ليلى.، منصور. داليا.، (2023) دراسة تطبيقية عن البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا 2000–2020 المجلة الاكاديمية المفتوحة للعلوم التطبيقية والإنسانية، المجلد (4) العدد (1) 2023.

5) نصير. عبد الله.، حفيظ. عبد الحميد.، محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية– دراسة قياسية. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. مجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2022.

6) Bashir, M. F., & Xu, C. (2014). Impact of political freedom, economic freedom and political stability on economic growth. *Journal of Economics and Sustainable Development*, *5*(22), 59–67.

7) Cukierman, A., Edwards, S., & Tabellini, G. (1989). Seigniorage and political instability.

8) Ekpo, A. H., Afangideh, U. J., & Udoh, E. A. (2014). Private sector development and economic diversification: Evidence from West African states. *Private Sector Development in West Africa*, 97-110.

9) Evans, O., & Saibu, O. (2017). Quantifying the impact of monetary and exchange rate policies on economic diversification in Nigeria. *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, *59*(1), 131-152.

10) Fajgelbaum, P., & Redding, S. (2014). External integration, structural transformation and economic development: Evidence from Argentina.

11) Jongwanich, J. (2020). Export diversification, margins and economic growth at industrial level: Evidence from Thailand. *The World Economy*, *43*(10), 2674-2722.

12) Kim, H. (2010). Political stability and foreign direct investment. *International Journal of Economics and Finance*, *2*(3), 59-71.

13) Kreiw, R. (2019). IMPACT OF THE POLITICAL INSTABILITY ON THE LIBYAN ECONOMY. *KNOWLEDGE-International Journal*, *31*(1), 61-67.